الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/244

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 January 2015
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدَّم من جمعية الشابات المسيحية العالمية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

040215 020215 14-66578X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يتسم الالتزام في إطار برنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٥ بالمساواة بين الجنسين بأهمية حاسمة للتنمية المستدامة لكنه غير كاف لتناول الطائفة الواسعة من الحقوق المحددة في منهاج عمل بيجين. وتقر جمعية الشابات المسيحية العالمية بأنه يتهيأ بمنهاج عمل بيجين، مع وثائق اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وقرار الأمم المتحدة ١٣٢٥، برنامج عمل شامل لحقوق الإنسان التي يجب أن تتمتع بها المرأة يتناول مسائل التنمية والسلام والأمن. فثمة على سبيل المثال آليات مساءلة ضمنية من خلال الهيئات المعنية برصد تنفيذ المعاهدات ذات الصلة والاجتماعات السنوية للجنة وضع المرأة، لكن لـمّا تزل هناك ثغرات.

ولذا فإننا ندعو إلى تجديد الالتزام الشامل بمنهاج عمل بيجين وكل ما قد يستجد من مسائل باعتباره الوثيقة التوافقية المرجعية الأساسية فيما يخص تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ضمن إطار الأمم المتحدة الدولي الحكومي.

إنه غالباً ما تم في شتى المجالات ذات الصلة تهميش الآلية والمؤسسات الوطنية ضمن إطار مراكز السلطة الحكومية وخصِّص لها أقل مقدار من الموارد، ما حدّ من فعاليتها في اضطلاعها الملموس بالمهام المنوطة بها فيما يخص المرأة، وتحقيق تقدم على صعيد تمتعها بحقوقها، وتقليص التفاوت بين الجنسين. فنهج تعميم الاهتمام بقضايا الجنسين في القطاع العام لم يتخطَ شحذ الوعي بضرورة تنفيذ برنامج عمل رام إلى إحداث تحوّل حقيقي.

وفيما يخص مجالات الاهتمام الحاسمة البالغ عددها ١٢، أسهم تحرك جمعية الشابات المسيحية العالمية في العمل النشط في أربعة مجالات رئيسية متصلة بالتعليم والتدريب، وبوضع حد للعنف ضد المرأة، وبتمكين المرأة اقتصادياً، وبالمرأة والصحة. ولـمّا كانت منظمتنا قائمة على الإيمان بالبعد العالمي فإننا نساءٌ وشابات وفتيات تتنوع أديانا وثقافاتنا ولغاتنا، بصفتنا ناجيات من العنف والإتجار، بصفتنا إناثاً يعشن وهن مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، يعشن وهن يعانين الإعاقات ومشكلات الصحة العقلية؛ إننا مهاجرات ونازحات ولاجئات؛ إننا نساء من الأهالي الأصليين ومن أهالي الحواضر ومن أهالي الأرياف؛ إننا جمعية الشابات المسيحية العالمية. وانطلاقاً من هذا التنوع تقدم جمعية الشابات المسيحية العالمية تحليلاً وتوصيات مقتضبة في شأن كل من مجالات الاهتمام الرئيسية التالية:

التعليم والتدريب

لقد تحقق تقدم ذو شأن في مجال نوال التعليم ولا سيّما فيما يخص الطفلات. لكن ذلك لم يقترن بالاستثمار في التعليم الجيد، أو بالاهتمام بقضايا الجنسين، أو بالسهر على وجود ما

يكفي من التدابير لانتقال الفتيات من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الثانوي ثم إلى مرحلة التعليم ما بعد الثانوي، والتدريب المهني، والتدريب الرامي إلى إكساب المهارات. كما أنه لم يولَ قدر كاف من الاهتمام بزيادة إتاحة نوال التعليم للمجموعات المهمَّشة. ويضاف إلى ذلك أنه لم توفَّر موارد كافية لمحو أمية البالغين، ما أثر بصورة رئيسية على النساء اللواتي لا يتقن القراءة والكتابة ولا سيّما في أوساط الجماعات المفتقرة إلى الموارد. فندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى ما يلي:

- إيلاء الأولوية للتعليم الثانوي وما بعد الثانوي والمهني وغير النظامي، الجيد والميسور التكاليف والشامل والمهتم فيه بقضايا الجنسين، والاستثمار في هذا التعليم؛
- تقليص الفجوة الرقمية والتكفل بإتاحة النفاذ إلى التكنولوجيا والاستفادة من فرص التعلم، بما في ذلك خدمات الاتصال بالهواتف النقّالة، على قدم المساواة؛
- توفير تدريب شامل فيما يتعلق بالمسائل الجنسية للمراهقات والشابات في الإطار النظامي والإطار غير النظامي، وتخصيص ميزانيات لذلك؛
- توفير خدمات جيدة من أجل تعليم البنات، ولا سيّما المعاقات، والمنحدرات من الجماعات الأصلية والجماعات المهمَّشة، والنازحات.

وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات والسهر على تحقيق السلم والعدل

يظل العنف الممارس ضد النساء يمثل أكبر انتهاك لحقوق المرأة في المجالين العام والخاص، في أوقات السلم وفي أوضاع النزاع. وعلى الرغم من تزايد الوعي بهذه المسألة تظل النساء والفتيات يعانين العنف ولا سيّما العنف المترلي. ولا توجد إلا مرافق وخدمات محدودة لدعم الناجيات من العنف (مثل الملاجئ، والخدمات القانونية، وخدمات المساعدة والمشورة النفسية الاجتماعية)؛ وغالباً ما لم يُعالَج أثر العنف الممارس ضد النساء على صحتهن العقلية. وما تنفكّ انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل العنف الجنسي وتزويج الطفلات والتزويج المبكر والتزويج القسري، تدمر حياتهن. فتدعو جمعية الشابات المسيحيات العالمية الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى ما يلي:

- إعداد أنشطة وبرامج يركَّز فيها على الوقاية من العنف الممارس ضد النساء والفتيات، تشتمل على تناول المعايير الاجتماعية والثقافية التي تنتقص من قيمة المرأة وتحط من مكانتها، وعلى إذكاء الوعي بالحقوق القانونية والإنسانية؛
- تناول ما يكمن وراء العنف الممارس ضد النساء والفتيات من إفلات واسع الانتشار من العقاب عليه، سواء أمورس ضمن المجتمعات المحلية أو في أوضاع النزاع؛ وتوفير

خدمات دعم متكامل وشامل للناجيات من العنف، بما في ذلك العلاج الملائم والمساندة الكافية من أجل شفائهن وتعافيهن؛

- تطبيق القوانين النافذة والتكفل بإتاحة نوال مساعدة قانونية جيدة وميسورة التكاليف من أجل إقامة العدل؛
- السهر على اتخاذ مبادرات للتمكين الاقتصادي؛ وتمكين المرأة من نيل استقلالها المالي؛
- التكفل بمشاركة النساء الفعالة في التفاوض من أجل السلام، وفي تحقيق السلام والتعافي وإعادة الإعمار؛
- إنهاء تزويج الطفلات والتزويج المبكر والتزويج القسري في غضون جيل واحد.

تمكين المرأة اقتصادياً

إن استقلال المرأة الاقتصادي ورفاهها مرتبطان ارتباطاً لا فصام له بقدرتهن على نوال حقوق أخرى مثل الحق في المشاركة السياسية، وفي الاختيار في مجال الصحة، وفي الحصول على التعليم، وفي العيش عيشة لا يكتنفها العنف، وعلى المطالبة بهذه الحقوق، وعلى التمتع بها. وثمة نساء كثيرات، ولا سيّما الشابات، لا ينلن وظيفة لائقة، وعندما يتم توظيفهن يظللن يكسبن أقل من الرجال لقاء العمل ذاته، ويفتقرن إلى إمكانية التصرف فيما يتعلق بإنفاق دخلهن. وثمة بلدان كثيرة لا يتاح فيها للنساء التملك والسيطرة على موارد الإنتاج، ما يحد من حقوقهن الاقتصادية ومن فرص كسبهن رزقهن. وتتضرر النساء شديدَ الضرر بالأزمة الاقتصادية وتدابير التقشف المفضية إلى تردي نظام الرفاه الاجتماعي؛ ما يسبب تنامياً في مقدار أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. فندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء والقطاع الخاص إلى ما يلي:

- تنفيذ سياسات تدفع بالمساواة بين الجنسين قدماً وتضمن مشاركة النساء الفعلية في الاقتصاد، بما في ذلك اتخاذ القرارات في القطاعات الرئيسية مثل الشؤون المالية والاستثمار، والصناعة، والتعدين، والتكنولوجيا، والتعليم، والطاقة، والتجارة؛
- تنفيذ قوانين تضمن نوال النساء موارد من قبيل دخل الأسرة، والأراضي، والعقارات، والإرث، والتكنولوجيا، والممتلكات الفكرية الأخرى، وتملُّكهن هذه الموارد وسيطرتهن عليها؛
- الاستثمارات في ابتكارات النساء في المجتمعات المحلية، والارتقاء بهذه الابتكارات، بما في ذلك زيادة إمكانية النفاذ إلى التكنولوجيا؛

- إيلاء الأولوية لإقامة البنى التحتية من قبيل الطرقات، ووسائل الاتصال، والتكنولوجيا، ومصادر الطاقة المراعية للبيئة، وموارد الماء ومرافق التطهير والصرف الصحي للجماعات الريفية والجماعات المهمَّشة، ما يهيئ فرصاً اقتصادية للنساء، بوسائل منها التكنولوجيات التي تقلص ما تستغرقه المهام التي يؤدينها من الوقت وما تستلزمه من العمل؛
- مساندة النساء العاملات في الأسواق والمتاجِرات عبر الحدود عن طريق قوانين تيسيرية وسياسات مناسبة في مجال الجمارك والهجرة، وتوفير التأمين والسلامة والأمن؛
- زيادة الاستثمار في إسهام الشابات والفتيات في مجال العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ودعم هذا الإسهام بمثابة استراتيجية لسد الفجوات القائمة على صعيد المساواة بين الجنسين في قطاعات الاقتصاد الرئيسية.

المرأة والصحة

إن البيانات المتأتية عن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وعن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ كشفت عن أن الصحة تمثل واحداً من المجالات الرئيسية التي أُحرز فيها أقل قدر من التقدم. فمعدل ما كان يمكن الوقاية منه من الوفيات النفاسية، ولا سيّما في البلدان النامية، ليس مقبولاً. وتظل النساء، وبخاصة الشابات، يتعرضن أكبر التعرض لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وشهد الاهتمام بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة وحقوقها تأخراً، ولا سيّما في مجال تنظيم الأسرة. ولم تولَ عناية كافية لمسائل صحة المراهقات وذلك على الرغم من البيِّنات التي تدل على أن الفتيات من هذه الفئة العمرية يتعرضن لخطر كبير. وقد هيأت المسائل الصحية المستجدة، مثل مشكلة الحمى النزفية (الإيبولا) تذكيراً حاداً بدور المرأة بصفتها مقدمة للرعاية وبأهمية نظم العناية الصحية العاملة جيداً، والمزوَّدة بموارد جيدة، والمجهَّزة بمعدات جيدة. ولا يمكن الانتقاص من شأن دور الثقافة والعقيدة في صوغ المعايير الاجتماعية وفي نقل المعارف والقيم المتصلة بالصحة. لذا تدعو جمعية الشابات المسيحية العالمية الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى ما يلي:

- التكفل بإتاحة نوال التربية الجنسية الشاملة للمراهقات والشابات؛
- توفير معلومات وخدمات كافية متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق ذات الصلة لجميع النساء، بما في ذلك تنظيم الأسرة وخيارات منع الحمل؛

- الارتقاء ببرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة الإصابة به، وتقديم الرعاية والدعم للنساء والفتيات، ولا سيّما خدمات العناية الصحية الإنجابية للنساء اللواتي يعشن وهن مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- إيلاء الأولوية لنظم الرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية، والموارد البشرية المعنية بالرعاية الصحية، ووسائل الاتصال، ومرافق الاستشارة التي تتميز باستجابتها وفق الفئة العمرية وتستجيب لقضايا الجنسين، والسهر على جودتها؛
- الاعتراف بعمل النساء المتمثل بتولي المسؤولية عن الرعاية وفي تقديم الخدمات التطوعية ذات الصلة، ودعم هذا العمل باعتباره امتداداً لتوفير خدمات الرعاية الصحية؛
- تناول المحدِّدات الاجتماعية للصحة، بما فيها المسائل الأساسية المتصلة بالمعايير الاجتماعية وبالعقيدة وبالثقافة؛
- الاستثمار في معالجة ما يصيب النساء من أدواء غير معدية من قبيل السرطان والأمراض العقلية وداء السكري؛
- توفير خدمات رعاية صحية خاصة للنساء والشابات المعاقات.

وختاماً تدعو جمعية الشابات المسيحية العالمية إلى اتّباع نهج قوي قائم على التواصل بين الأجيال في تنفيذ منهاج عمل بيجين. ويحدونا في جمعية الشابات المسيحية العالمية الإيمان بتأكيد حقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان، وبأنه يجب أن يؤكد برنامج العمل الجديد للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ هذه الحقوق ويدفع بإعمالها قدماً. ويجب التعهد بتقديم موارد كافية من أجل الدفع قدماً بتنفيذ برنامج العمل هذا.